



اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي Federation of GCC Chambers



رؤية مجلس التعاون الخليجي ٢٠١٠
للثلاثين عاماً القادمة
GCC OUTLOOK 2010
LEADING THE NEXT 30 YEARS

التقرير النصف سنوي عنه أداء الاقتصاد الخليجي والقطاع الخاص الخليجي

يونيو 2014

اعداد
اللاهانة العامة
لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي
الخبر- المهلكة العربية السعودية

التقرير الاقتصادي

تتوقع عدد من المؤسسات الدولية أن يبلغ النمو الاقتصادي الخليجي الإجمالي 4.2% عام 2014 ، وهو نفس المعدل الذي كان عليه عام 2013 وسوف تبلغ قيمته 1.7 تريليون دولار عام 2014 بالمقارنة مع 1.65 تريليون دولار عام 2013.

كما يتوقع أن تدعم مستويات الأنفاق الحكومي وتحسن ظروف القطاع الخاص نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لمجلس التعاون الخليجي عند 5.4% عام 2014 ، وهو أيضا نفس ما كان عليه عام 2013. غير أنه يلاحظ أن ذلك سوف يكون بفضل نمو الناتج غير النفطي الخاص من 5.9% عام 2013 إلى 6.2% عام 2014 في حين سوف ينخفض الناتج المحلي غير النفطي الحكومي من 5% عام 2013 إلى 3.5% عام 2014.

أما الناتج النفطي فسوف ينخفض من 1.1% عام 2013 إلى 0.9% عام 2014 بسبب تراجع أسعار النفط عام 2014 ، في حين أن إنتاج النفط سوف يرتفع قليلا من 17.1 مليون برميل يوميا عام 2013 إلى 17.2 مليون برميل يوميا عام 2014.

كما تتوقع تلك المؤسسات أن يبلغ متوسط أسعار النفط 100 دولار للبرميل لعام 2014 (وضعت هذه التوقعات قبل التطورات الأخيرة في العراق وفلسطين وليبيا). وقد انخفضت أسعار النفط إلى ما يقارب هذا المستوى من متوسطها البالغ 110 دولاراً للبرميل في النصف الأول من عام 2013 ، مدفوعة جزئيا بالعوامل الموسمية. ولكن نظرا للأفاق الضبابية حول الطلب على النفط ، وارتفاع الإمدادات من خارج دول أوبك ، فإن المخاطر التي تواجه أساسيات سوق النفط في عام 2014 تبدو متوازنة من الجهتين. ومع بقاء أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل عام 2014 ، سيكون ذلك كافيا لتمويل الإنفاق الحكومي المتزايد من دون استنزاف الاحتياطيات المالية في معظم الدول الخليجية ، على الأقل في المدى القريب.

ويتمثل التحدي الرئيسي أمام هذه التوقعات لنمو الاقتصاد الخليجي في تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي على نحو أكبر من المتوقع. إذ قد تنخفض أسعار النفط إلى أقل بكثير من 100 دولار لفترة طويلة ، ما

من شأنه أن يدفع الحكومات إلى خفض برامجها الانفاقية ، بما يقوض بالتالي أحد العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي. أما التحدي الآخر (وإن كان أقل احتمالاً) فهو أن يؤدي النمو القوي في القطاع الاستهلاكي ، إلى جانب التنفيذ السريع للمشاريع لدول مجلس التعاون الخليجي إلى تزايد الضغوط التضخمية ويفرض تحديات أمام السياسة النقدية وأسعار الصرف.

وفي الوقت الراهن ، يبقى معدل التضخم منخفضاً نسبياً لكنه سوف يرتفع من 2.5% عام 2013 إلى 3% عام 2014 وذلك بسبب ارتفاع العقارات وإيجارات السكن. كما توجد عوامل من شأنها أن تساهم في إبقاء معدل التضخم الخليجي عند 2% - 3% في عام 2014 ، وتشمل استقرار أسعار المواد الغذائية عالمياً والدولار الأميركي القوي نسبياً (الذي سيساعد على احتواء أسعار الواردات) ومعدلات التضخم المنخفضة عند معظم الشركاء التجاريين.

ويتوقع أن تبقى السياسة المالية توسعية على الأرجح ، مع ارتفاع إجمالي الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون الخليجي بواقع 5% ليبلغ 549 مليار دولار عام 2014 لكنه أقل من 8% معدل النمو في الإنفاق عام 2013. ورغم أن هذه النسبة هي أقل من وتيرتها للسنوات الأخيرة ، فإنها ستكون ملائمة لمواصلة الأنفاق على مشاريع البنية التحتية والطاقة وبرامج التنمية الاقتصادية الأخرى.

أما بالنسبة للإيرادات ، ونتيجة لتراجع أسعار النفط ، فسوف تنخفض من 700 مليار دولار عام 2013 إلى 690 مليار دولار عام 2013. كما يتوقع أن تتأثر هذه الزيادة من زيادة الإيرادات غير النفطية من 124 مليار دولار عام 2013 إلى 137 مليار دولار عام 2014 في حين تنخفض الإيرادات النفطية من 576 مليار دولار عام 2013 إلى 553 مليار دولار عام 2014.

ويتوقع تراجع إجمالي الفائض المالي الخليجي من 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي في عام 2013 إلى 8.3% في عام 2014 بسبب التراجع الطفيف في الإيرادات النفطية. وفي الوقت ذاته ، ستظل السياسة النقدية أيضاً تسهيلية ، مع بقاء أسعار الفائدة الرئيسية على الإقراض في معظم الدول الخليجية عند مستوى 2% أو أدنى عام 2014. كما ان العودة البطيئة إلى أسعار الفائدة المرتفعة في الولايات المتحدة - والتي لا تزال بعيدة بعض الشيء - تشير إلى أن أي تشدد في السياسة النقدية في دول الخليج سيكون على الأرجح تدريجياً ، ولن يكون خلال العام 2014.

وسوف تتأثر قيمة الصادرات سلباً بانخفاض أسعار النفط حيث يتوقع أن تبلغ 1.04 تريليون دولار عام 2014 بالمقارنة مع 1.06 تريليون دولار عام 2013. في حين ترتفع الواردات من 488 مليار

دولار عام 2013 إلى 516 مليار دولار عام 2014. وسوف تنخفض نسبة الفائض التجاري من الناتج المحلي من 20.5% عام 2013 إلى 16.8% عام 2014.

وكنتيجة لاستمرار الفوائض المالية ، يتوقع أن ترتفع أصول الصناديق السيادية والموجودات الخارجية الخليجية من 1.45 تريليون دولار عام 2013 إلى 1.58 تريليون دولار عام 2014 منها 508 مليار دولار للإمارات و 414 مليار دولار للكويت و 334 مليار دولار لقطر و 266 مليار دولار للسعودية (فقط هيئة الاستثمار السعودية) و 55 مليار دولار لسلطنة عمان و 7 مليار دولار للبحرين.

وتطمح دول مجلس التعاون الخليجي خلال ما تبقى من هذا العقد إلى رفع مساهمة القطاع الصناعي في ناتجها المحلي الإجمالي إلى 25% بحلول العام 2020 مقارنة مع حوالي 10% في الوقت الحالي ، ونسبة مساهمة لا تتجاوز 7.7% عام 1990 ما يعكس النمو المتواصل لهذا القطاع وحجم الاستثمارات الحكومية والخاصة المتجهة نحو المشاريع الصناعية. ويتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار الصناعي الخليجي قرابة تريليون دولار بحلول عام 2020 ، بعد انتهاء دول المجلس من تجهيز المدن الصناعية التي يجري العمل فيها في الوقت الراهن ، مقارنة مع حوالي 323 مليار دولار حالياً. وتعمل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تعزيز القطاع الصناعي ضمن استراتيجياتها الوطنية وخططها القائمة على تنويع مصادر الدخل تلافياً للاعتماد على الموارد الهيدروكربونية كمصدر وحيد للدخل. وقد أدركت دول المجلس مبكراً أن الصناعة وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتنويع مصادر الدخل وإيجاد فرص استثمارية واقتصادية في قطاعات غير النفط والغاز ، إلا أن هناك العديد من التحديات مازالت تواجه هذا القطاع لعل أبرزها انخفاض حجم مساهمة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي النشاط الصناعي على الرغم من أهميته في خلق الوظائف وتحقيق النمو الاقتصادي. وقد رصدت هذا التحدي الخارطة الصناعية التي أطلقتها مؤخراً منظمة الخليج للاستشارات الصناعية جويك حينما أشارت إلى أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل أكثر من 86% من جملة المنشآت الصناعية بدول المجلس لا يتجاوز حجم استثماراتها 22% من جملة الاستثمارات في القطاع الصناعي الخليجي.

لذلك ، يتوقع أن يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوجهات استثمارية حكومية ، خاصة أن هذه المؤسسات لم تستقد حتى الآن مثل المؤسسات الكبيرة من النمو الاقتصادي. فتجد دول المجلس بصفة عامة تنبواً أعلى المراتب في مؤشرات التنافسية العالمية وسهولة الاستثمار فيها ، وهو ما يفسر ارتفاع معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي. ولكن ذلك لا يشمل بالدرجة نفسها المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة. ومردً ذلك إلى انخفاض معدلات الدعم الإداري والفني المتوفرة لها ، وبشكل أساسي اعتمادها على الموارد المالية الذاتية بسبب محدودية فرص التمويل من السوق المالية والبنوك ، حيث تفضل البنوك تمويل المؤسسات الكبيرة رغبة في تخفيض تعرضها للمخاطر. وفي الاقتصاديات الأخرى ، توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكبر حصة من الوظائف للمواطنين ، ولكن في دول المجلس يسيطر عليها الوافدون بشكل شبه كامل ، مما يُضعف دورها في تخفيض البطالة.

كما سوف تواصل دول المجلس خلال العام 2014 أنفاقها على المشاريع الضخمة ، حيث يتوقع بنك قطر الوطني إن يبلغ حجم الإنفاق على المشاريع الكبرى خلال العام 2014 بـ30 مليار دولار في دولة قطر ، و25 مليار دولار في الكويت ، مؤكداً أن فوز إمارة دبي بتنظيم معرض إكسبو 2020 ، بالإضافة إلى عدد من التطويرات العقارية الجديدة سيؤدي إلى إنعاش الإنفاق في الإمارات. وأوضح أن الحكومة السعودية ستنتفح بمفردها من موازنة المملكة 50 مليار دولار على مشاريع البنية التحتية ، ولا يشمل ذلك الإنفاق الضخم على المشاريع من قبل القطاع الخاص والشركات الحكومية. ورأى التقرير أن الاستثمار في برامج البنى التحتية الكبرى بمنطقة دول الخليج سيستمر في قيادة الانفتاح التجاري من خلال زيادة الواردات ، كما أن المزيد من الإصلاحات الهيكلية الموجهة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية في مجالات البنية التحتية والتعليم والابتكار ستكون له مكاسب طويلة الأجل في تعزيز الانفتاح التجاري والقدرة التنافسية. وذكر التقرير أن دول الخليج تقود المنطقة من حيث الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق الانفتاح التجاري والقدرة التنافسية ، مرجحاً أن تعود الإصلاحات الهيكلية التي تستهدف تحرير التجارة والاستثمار في المدى الطويل بقدر من النمو الاقتصادي في كامل منطقة الشرق الأوسط.

وفيما يخص البورصات الخليجية ونتائج الشركات الخليجية المدرجة في هذه البورصات ، كما يتوقع المركز المالي الكويتي أن تنمو أرباح الشركات لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2014 نسبة 12% وأن يكون القطاع العقاري العامل المحفز للنمو يعززهُ قطاع الخدمات المصرفية والمالية ، مشيراً إلى أن أسواق مجلس التعاون الخليجي شهدت سنة ممتازة في معظم الأسواق مسجلة أرباحاً عالية في العام 2013 وكان أداءها مماثلاً لأداء أسواق الدول المتقدمة وأفضل من أداء الأسواق الناشئة.

وذكر تقرير المركز ان أسواق الإمارات تميزت في أدائها لعدة أسباب أهمها تضمينها في مؤشر (مورغان ستانلي كابيتال انترناشونال للاسواق الناشئة) وحققت دبي عوائد ممتازة بلغت 107% في حين سجل مؤشر أبو ظبي ارتفاعاً قوياً بنسبة 63% لعام 2013. وأوضح ان السعودية انتهت

السنة بارتفاع بلغ 31% وسجلت سلطنة عمان والبحرين أرباحا جيدة في العام 2013 تراوحت ما بين 17 الى 18% اما الكويت وفي حين ارتفع مؤشر أسعار سوق الكويت للاوراق المالية بنسبة بلغت 27ر2 % حقق المؤشر الوزني 8ر4%.

اما التطور الأبرز في العام 2013 فكان رفع درجة تصنيف (مورغان ستانلي انترناشونال كابيتال) للإمارات وقطر إلى وضعية الأسواق الناشئة وهو حدث طال انتظاره ومن المتوقع ان يبدأ سريان مفعوله في الربع الثاني من العام 2014 حيث تمثل الإمارات 4ر0% وتمثل قطر 45ر0%.

وأشار تقرير شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إن بورصتي البحرين والسعودية شهدت أداءً بارزاً في عام 2014 حتى 22 مايو/ أيار 2014 ، حيث نجحت بورصة البحرين في تحصيل زيادة قدرها 16.86% لتحتل بذلك المركز الثالث بين الأسواق الخليجية الأفضل أداءً ، وتمكن مؤشر سوق تداول السعودي من تحقيق زيادة بنسبة 14.24% منذ بداية العام ليحتل بذلك المركز الخامس خليجياً. هذا وقد جاءت بورصة دبي في المركز الأول بزيادة قدرها 44.34% منذ بداية العام حتى 22 مايو 2014 ، فيما تلتها قطر بزيادة قدرها 25.32% للفترة نفسها. وفي هذه الأثناء ، أنهت بورصة أبوظبي (والتي بدأت تفقد جزءاً من القيمة بعد أن لامست أعلى مستوى لها في أكثر من ثماني سنوات وذلك بتاريخ 23 ابريل/ نيسان عندما أغلق مؤشرها عند 5,211.89 نقطة) جلسة يوم 22 مايو مقلصة مكاسبها منذ بداية العام حتى ذلك التاريخ إلى 14.81% ، ومن الجدير بالذكر أن مؤشر سوق أبوظبي فقد نحو 5.5% من قيمته منذ تسجيله لأعلى مستوى له هذا العام حتى 22 مايو 2014. وظل مؤشر مسقط 30 العماني في الجانب السلبي ، منخفضاً بنسبة 1.32% منذ بداية العام حتى 22 مايو ، في حين انخفض المؤشر السعودي لسوق الكويت بنسبة 2.68% منذ بداية العام حتى تاريخه.

وأشار تقرير شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى أن الأسواق الخليجية تشهد حالياً عملية تصحيح صحية بعد أن وصلت إلى أعلى مستوياتها في عدة سنوات؛ ويتوقع مزيد من الانخفاض في المدى القريب في بعض الأسواق التي وصلت إلى حالة عالية من التشبع في عمليات الشراء ، إلا أن الانخفاض في حال حدوثه سيكون محدوداً ولن يتجاوز مستويات نهاية الربع الأول من 2014 على أسوأ السيناريوهات ، مستنداً في ذلك إلى حقيقة أن بعض مديري الصناديق يتتبعون المؤشر القياسي وسيقومون بالاستثمار فقط في الأسهم الجديدة بعد ترقيتها بشكل فعلي ، بدءاً من 2 يونيو/ حزيران 2014.

وتوقع التقرير أن يكون هناك وجود للاستثمارات المؤسسية في الأسواق الخليجية ، وربما يتم البدء في استكشاف الأسواق القريبة في إطار التطلع نحو الاستثمارات ذات العوائد المجزية. وبذلك يمكن أن نشاهد مستثمري المؤسسات في أسواق كبيرة أخرى مثل السعودية. وسيعكس هذا في المقابل مستوى عاليا من التقلبات وزيادة في التدفقات النقدية في مناطق أخرى من المنطقة. وبالتالي فقد يدفع ذلك أسواق أسهم أخرى كي تحذو خطوات أسواق الإمارات وقطر نفسها.

وفيما يخص قطاع البنوك التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي ، أوضح تقرير شركة بيت الاستثمار العالمي (غلوبل) أن هذا القطاع اظهر تحسنا في أدائه عام 2014 مدعوما بقوة أداء الاقتصاد الكلي (بفضل ارتفاع أسعار النفط) ، ووفرة السيولة في النظام المصرفي وتحسن كل من الدخل من الفائدة والخالي من الفائدة بالبنوك المعنية في القطاع المصرفي. وقد ازداد اختراق قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث قامت البنوك بالتوسع في شبكة فروعها ، وبخاصة من أجل تلبية متطلبات قطاع التجزئة المربح.

واشار التقرير الى انه في عام 2004 ، بلغ صافي إجمالي المحافظ الائتمانية في بنوك دول مجلس التعاون الخليجي المدرجة في أسواق الأموال 185.9 مليار دولار . وبلغ إجمالي القروض المتعثرة في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة 6.9 مليار دولار ، فيما بلغت مخصصات خسائر القروض 8.7 مليار دولار في عام 2004.

وأوضح ان بنوك دول مجلس التعاون الخليجي اتبعت سياسة متحفظة فيما يتعلق بمخصصات خسائر القروض. ففي عام 2004 ، بلغ متوسط نسبة التغطية للقروض الجيدة مقابل القروض المتعثرة ما نسبته 126% ، مشيرا إلى ان متوسط القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض الممنوحة من قبل قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة بلغ ما نسبته 3.6% في عام 2004. بينما تحسنت جودة أصول البنوك في المنطقة تحسنا كبيرا خلال العامين الماضيين. كما ساعدت البيئة الاقتصادية المواتية على استمرار انخفاض مستويات خسائر القروض. وأدى الارتفاع في قيمة العقارات وتحسن أحوال التدفق النقدي للمقترضين إلى رفع أسعار الضمان الإضافي للبنوك وخفض نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض خلال عام 2004. ولقد أصبحت البنوك الخليجية أكثر حذرا فيما يتعلق بتحسين جودة إيراداتها ، ورفعت الاحتياطي المخصص لخسائر القروض ، مما أدى إلى انخفاض مستوى القروض المتعثرة. وتناول التقرير نسبة القروض إلى الودائع وأشار الى ان ودائع العملاء ظلت

المصدر الرئيس لتمويل البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي ، حيث وفرت ما يفوق 85% من إجمالي الودائع.

وأشار التقرير إلى أن معدل نمو ودائع العملاء في قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي كان من الممكن أن يكون أعلى بكثير لولا سيناريو سعر الفائدة المنخفض (على الرغم من تزايدهم) وتفضيل المستثمرين استثمار أموالهم في شركات استثمارية ذات عائد مرتفع وفي أسواق الأسهم التي تحقق نمواً سريعاً.

وقد كانت نسبة القروض إلى الودائع في قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي جيدة باستثناء قطاع البنوك العماني حيث سجل نسبة قروض إلى ودائع فاقت 100% في عام 2004. غير أن بعض هذه الدول تأثرت تأثراً كبيراً بالقوانين التنظيمية والتي تلزم البنوك بالحفاظ على أدنى لنسبة القروض إلى الودائع. وازداد التقرير أن البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي تحظى بكفاية رأسمالية وفقاً للمعايير الدولية. ويتجاوز معدل كفاية رأس المال في جميع القطاعات المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجي المعدل المحدد من قبل مقررات لجنة بازل والبالغ نسبته 8%. ولقد فاق متوسط حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول بقطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة 10% في عام 2004. كما تحسنت معدلات ربحية المجموعة المثيلة في عام 2004 نتيجة للازدهار الاقتصادي العائد لارتفاع الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي وبالتالي تزايد نشاط القطاع الخاص مما أدى إلى ازدياد السيولة المحلية. وفي عام 2004 ، بلغ متوسط العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين في القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون نسبة 2.2 و 18% على التوالي.

كما استطاعت بنوك دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2004 زيادة الفارق بين تكلفة التمويل ومعدل الإقراض ، على اثر ارتفاع أسعار الفائدة المقترنة بارتفاع الودائع المجردة من الفائدة بقطاع البنوك بها.

وفيما يخص السوق العقاري في منطقة الخليج ، يقول خبراء أنه يتجه إلى التغيير جذرياً خلال السنوات القليلة المقبلة ، مع التوقعات بطفرة جديدة ستتركز على الاستثمارات العملاقة ، وذلك بالتزامن مع المشاريع العقارية الضخمة التي بدأت تشهدها المنطقة ، خاصة في السعودية التي تشهد أكبر عملية بناء مساكن للمواطنين منذ تأسيس المملكة. ويتغير شكل السوق العقاري في الخليج بصورة دراماتيكية مع الحديث عن اندماجات واستحوادات كبرى ستغير شكله بالكامل ، وهو ما فسره خبير اقتصادي بأنه

"استجابة للمشاريع العقارية العملاقة التي تشهدها المنطقة والتي يتوقع أن تهيمن على السوق خلال الفترة المقبلة". وتداولت العديد من وسائل الإعلام خلال الفترة الماضية أخباراً تتحدث عن نية شركة "أربتك" الإماراتية الاندماج مع "سعودي أوجيه" و"المشتركة للمقاولات الكويتية" ، إلا أن الشركة نفت هذه الأخبار ، ورغم نفيها لذلك فقد قال العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة حسن أسميك إن "أربتك" تعتزم إبرام صفقات استحواذ ضخمة لمجموعة شركات في كل من السعودية وقطر والكويت". وتأتي الأنباء عن نية "أربتك" الاستحواذ على شركات خليجية بعد أقل من شهرين على إعلان شركتي "الدار" و"صروح" العقاريتين في أبوظبي الاندماج فيما بينهما ، في واحدة من أكبر صفقات الاندماج في منطقة الخليج.

وتشير البيانات الصادرة عن شركة المزاي القابضة الى ان القطاع العقاري السكني استطاع قيادة السوق العقاري في جميع الدورات الاقتصادية والاستثمارية ، في الوقت الذي تستحوذ فيه العقارات السكنية على التركيز والزخم الاستثماري لدى دول المنطقة. وقد بات من الواضح أن دورة الانتعاش المسجلة في الوقت الحالي لدى السوق العقاري قادمة من المشاريع السكنية على مستوى الشقق السكنية والفلل على اختلاف أحجامها ومواقعها. والجدير ذكره أن مؤشر الطلب على العقارات السكنية كان الأقل تأثراً بتداعيات الازمة المالية ، وبقيت محافظة على حدود جيدة من الطلب الحقيقي نتيجة ارتفاع أعداد السكان الطبيعي والتغيرات الايجابية التي سجلت على دخل الافراد خلال الاعوام الثلاثة الماضية لدى دول المنطقة ، ومؤشرات الاستقرار المسجلة على أسعار الاصول وارتفاعها بنسب تجاوزت جميع التوقعات السائدة في حينه ، وتشير بيانات السوق العقاري الخليجي إلى أن عام 2014 ، سيشهد دخول آلاف الوحدات السكنية والفلل الجاهزة إلى السوق والتي ستعمل على اختبار مؤشرات السوق العقاري الحقيقية.

وبخصوص أسواق العمل الخليجية ، يتوقع أن يشهد العام 2014 مواصلة الجهود الحثيثة للحكومات الخليجية للتعامل مع تحدي زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص ، فكلما زادت فرص التوظيف في القطاع العام ، وازدادت عوامل الجذب فيه ، انخفضت جاذبية القطاع الخاص للمواطنين ، ما لم تُتخذ إجراءات فعالة لتجسير الفجوة بين القطاعين وتحسين ظروف العمل في القطاع الخاص. فمع وجود برامج لتوطين الوظائف في جميع دول المجلس ، إلا أن نتائجها الملموسة ربما تستغرق بعض الوقت ، وذلك لعدة أسباب. فمعدلات الأجور في القطاع الخاص لا تزال لا تجذب المواطنين ، ووجود مخزون لا ينفد من العمالة المستعدة للقدوم لدول المجلس. ومن ناحية أخرى فإن مستويات مخرجات

التعليم الجامعي لم تواكب تماماً الاحتياجات الجديدة لسوق العمل ، مما أدى إلى تركيز البطالة بين خريجي الجامعات بسبب افتقارهم للمهارات المطلوبة وعدم استعداد قطاع الأعمال لتدريبهم.

وأصدرت شركة التوظيف على الانترنت GulfTalent مؤخراً دراستها السنوية "التوظيف واتجاهات الرواتب في الخليج". يتناول إصدار العام 2014 لمحة عامة عن وضع سوق العمل وتوقعات العام 2014 على مستوى التطورات الأساسية في الدول الست التابعة لمجلس التعاون الخليجي: المملكة العربية السعودية والكويت وقطر وعمّان والبحرين والإمارات العربية المتحدة.

ووفقاً للتقرير ، احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من حيث خلق فرص العمل في العام 2013 وارتفع عدد الموظفين في 62% من شركاتها في السنة الماضية. فيما تليها الإمارات العربية المتحدة والكويت.

وفي العام 2014 ، توصل الاستبيان إلى توقع ارتفاع عدد الشركات التي ستعزّز فرص العمل لديها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع العام الماضي ، ولكن قطر هي من تصدر الطليعة هذه المرة حيث يتوقع تعزيز فرص العمل في 75% من شركاتها. هذا التطور الإيجابي ناتج في المقام الأول عن تنفيذ عدد من مشاريع البنية التحتية الكبيرة وعن التحضير لكأس العالم 2022 في المقام الثاني. وتليها الشركات السعودية والإماراتية حيث 63% و 57% من الشركات بالتوالي تسعى إلى خلق فرص عمل. ويصل هذا التحسن إلى الشركات البحرينية التي تعمل على خلق فرص العمل فيما تتحسن الأوضاع السياسية: ف30% من الشركات تتوقع زيادة عدد الموظفين هذا العام بالمقارنة مع 9% في العام 2013.

أمّا على مستوى القطاعات ، احتل قطاع الرعاية الصحية المرتبة الأولى فقد خلقت 80% من شركات هذا القطاع فرص عمل في العام 2013 نتيجة للاستثمار الحكومي الكبير في هذا القطاع ونتيجة لارتفاع عدد البلدان التي تقرض على أرباب العمل التأمين الصحي. ووفقاً للاستبيان ، كان كل من قطاعي الاتصالات والتجزئة يتنافسان على المركز الثاني. كما يتوقع هيمنة قطاعي الفنادق والتجزئة على نمو فرص العمل في العام 2014. وتخطط 61% من الشركات في قطاع الفنادق لزيادة عدد موظفيها كونها تتوقع أن يكون العام 2014 عام نمو القطاع. أما بالنسبة إلى قطاع التجزئة ، يتوقع أن تعزز 57% من الشركات فرص العمل لديها نتيجة للنمو السكاني السريع وارتفاع عدد منافذ البيع بالتجزئة في مناطق أبعد.

وتتوقع الدراسة زيادة رواتب القطاع الخاص في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي بوتيرة أسرع في العام 2014 بالمقارنة مع العام الماضي. وتأتي عمان في المرتبة الأولى حيث يتوقع استفادة الموظفين من متوسط زيادة رواتب نسبتها 8%. وتليها السعودية حيث يتوقع ارتفاع متوسط زيادة الرواتب بنسبة 6.8% وتليها قطر بنسبة 6.7% والإمارات العربية المتحدة بنسبة 5.9%. يتوقع أن تحتل كل من الكويت والبحرين المراتب الأخيرة من حيث زيادة الرواتب بنسبة 5.8% و 3.9% على التوالي. وعلى الرغم من ارتفاع زيادة الرواتب بالمقارنة مع العام الماضي ، لم تتخط هذه الزيادة المستويات التي شهدناها قبل الأزمة.

ويشير تقرير لصندوق النقد الدولي إلى ضرورة إجراء إصلاحات شاملة في سوق العمل الخليجي في سبيل تعزيز الإنتاجية وتحقيق التنويع الاقتصادي ودفع التنمية الشاملة وبالنظر إلى نتائج التقرير تبرز الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في سياسات التوظيف وتوجيه الاقتصاديات الخليجية نحو زيادة معدلات التوطين في القطاع الخاص الذي يجذب في الغالب العمالة الوافدة في الوقت الذي يستقطب فيه القطاع العام الشريحة الأكبر من المواطنين.

وفيما يخص دور القطاع الخاص الخليجي ، تتوقع دراسة متخصصة أعدتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية أن تشهد السنوات المقبلة دخول القطاع الخاص في شركات عالمية لنقل التقنية والاستفادة من الشراكة الإنتاجية ، وكذلك تسهيل إجراءات الحصول على مدخلات الصناعة للقطاع الخاص بما يمكنه من الاستثمار في الصناعات التحويلية. وأكدت الدراسة أهمية تشجيع الشراكات الوطنية بين القطاع الخاص ، والشركات الرئيسية في مجال الصناعات الأساسية مثل البتروكيماويات ، والصناعات المعدنية ، مع توطين الصناعات المعرفية ، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة معينة من الناتج المحلي ، مع إعداد دليل خليجي لمراكز البحوث يتم من خلاله تصنيف تلك المراكز وفقاً لمجال البحث وطريقة تقديم الخدمة ، وكذلك إنشاء شبكة إلكترونية لمراكز البحوث الخليجية ، وللباحثين ، وحث هذه المراكز على إعطاء الأولوية في البحث للقطاعات الصناعية المستهدفة ، ووضع إستراتيجية موحدة للبحث العلمي والتطوير للقطاع الصناعي ، سعياً لتوحيد جهود البحث العلمي والتكنولوجي للقطاعات الصناعية المستهدفة.

كما يسعى القطاع الخاص الخليجي في الوقت الحاضر إلى بلورة فرص استثماراته في مشاريع السكك الحديدية الخليجية البالغ تكلفتها نحو 25 مليار دولار. ويتوقع أن تعلن عمان عن أكبر فرص استثمارية لمشروع سكة الحديد الخليجية ، التي تبدأ من الكويت مروراً ببقية دول مجلس التعاون وتنتهي في اليمن

، وذلك في مؤتمر لمؤتمر توطين صناعات السكك الحديدية والمترو في دول مجلس التعاون يعترزم عقده هناك خلال شهر يناير 2015 .

وقال نائب رئيس لجنة النقل في غرفة تجارة وصناعة مسقط محمد العنسي "إن مؤتمر التوطين جاء بمبادرة من وزارة النقل العمانية والأمانة العامة لمجلس التعاون واتحاد غرف دول مجلس التعاون للاستفادة من المشروع المشترك في دول الخليج". وتابع أن "منظومة قطار الخليج ، الذي يربط دول المجلس ثم يتم مده ليشمل اليمن ، تعتبر فرصة مهمة أمام القطاع الخاص الذي تحاول وزارات الخليج المسؤولة عن المشروع طرح الفرص أمامهم من خلال هذا المشروع الكبير".

و اختتمت في العاصمة الكويتية خلال شهر أبريل الماضي فعاليات الاجتماع الـ 44 لمجلس إدارة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي واللقاء الـ 29 بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ورؤساء وأعضاء الغرف الخليجية ، والتي شارك فيها نائب رئيس مجلس الغرف السعودية فهد بن محمد الربيعة ، والمهندس خالد بن محمد العتيبي الأمين العام للمجلس.

وبحص الاجتماع الـ 44 للمجلس سبل تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي وناقش عدد من الموضوعات المتعلقة بالقطاع الخاص الخليجي وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية. كما قرر تشكيل 3 لجان قطاعية باتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ماثلة للجان الفنية التي تبحث الشأن الاقتصادي بمجلس التعاون الخليجي بغرض تشجيع العمل الخليجي المشترك ونقل هموم أصحاب الأعمال بدول المجلس مباشرة لصناع القرار ، وتشمل اللجان لجنة السوق الخليجية المشتركة ، ولجنة الاتحاد الجمركي ، ولجنة السياحة الخليجية.

كما ناقش الاجتماع الفعاليات الاقتصادية المقرر تنفيذها خلال العام الحالي 2014م والتي تتضمن عدة منتديات خليجية مع دول مثل الصين والهند وتركيا وكوريا بجانب منتدى صاحبات الأعمال الخليجيات الثاني ، وعقد عدد من المنتديات بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبنك بادية خلال شهر ديسمبر من العام الحالي والتي تبحث آفاق التعاون بين دول مجلس التعاون مع كل من دار السلام - جزر القمر - تنزانيا وموروني في القارة الأفريقية.

وفيما يخص الموضوعات التي ناقشها اللقاء الـ 29 بين الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ورؤساء وأعضاء الغرف الخليجية فقد جاء معظمها في سياق العمل المشترك بين اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون الخليجي وتعبير عن اهتمام دول المجلس بدور القطاع

الخاص الخليجي في التنمية الاقتصادية ، حيث ناقش الاجتماع القرارات الصادرة عن القمة الخليجية الماضية في الكويت وفعاليات مشاركة الأمانة العامة للاتحاد باجتماعات اللجان الفنية التابعة لمجلس التعاون على مستوى الشأن الاقتصادي وما تم فيها من إنجازات وما صادفها من عقبات والتي تتعلق بموضوعات حيوية في التعاون الاقتصادي الخليجي المشترك كالسوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي وغيرها وقد جرت التوصية بتوسيع مشاركة الاتحاد في اجتماعات اللجان الفنية بمجلس التعاون الخليجي لتشمل قضايا العقار والموارد البشرية والمصارف والنقل والسياحة والصناعة.